دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية
-دراسة القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة لولاية المدية-

د. محمّد يحياوي[*] - أستاذ محاضر -أ- جامعة المدية

أ. سعاد سعيداني - أستاذة مساعدة -جامعة المدية

ملخص

إن التحدي الرئيسي للاقتصاد الوطني هو الحد من اعتمادنا على صادرات المحروقات بشكل كبير حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط، والتي تمثل 97% من إجمالي العائدات بالعملة الصعبة، وذلك من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصاديوما تقوم عليها من آليّات وميكانيزمات والتي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث تنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بتنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية، وتثمين جميع الموارد المتاحة عبر التراب الوطني، ويفرض هذا السياق على ولاية المدية عدم تفويت فرصة الانضمام إلى صفوف ف-قطاب الاقتصادية الناشئة التي تتميز بجاذبية اقتصادية نظير مؤهلاتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الصناعة، الاستثمار الصناعي، التنمية المحلية.

Abstract

The main challenge of the national economy is to reduce our reliance on hydrocarbon exports. The Algerian economy is a rental economy that relies almost entirely on oil revenues, which account for 97% of total foreign currency revenues, through the adoption of the policy of economic diversification and the mechanisms Which can lead to economic development and stability by diversifying investments in the productive sectors, increasing the share of national production in the local market, and valuing all available resources across the national territory. This context imposes on the state of Medea not to miss The opportunity to join the ranks of the emerging economic poles, which are characterized by economic attractiveness for their natural qualifications and strategic location.

Keywords: *Investment, Industry, Industrial Investment, Local Development.*

[*] **Ben.medyahia@gmail.com**

تمهيـــد

يمثل الاستثمار حجر الزاوية بالنسبة للتنمية،ويعتبر أنجع الطرق لإنشاء ومضاعفة الثروات، فهو عنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني لما يجنيه من تحسين للأوضاع سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسة أو حتى على المستوى الوطني وذلك عن طريق خلق ومضاعفة الإنتاج على مختلف الأصعدة واستغلال للموارد البشرية، ولذلك أصبحت مختلف دول العالم دون تمييز وخاصة دول العالم الثالث تنظر إليه على أنه أداة حتمية لتحقيق التنمية.

ويعتبر الاستثمار الصناعي أحد أهم أنواع الاستثماروالعمود الفقري الذي تعتمد عليه الدولة في تنمية اقتصادها، وتنويع صادراتها للحد من تدفق الواردات والمساهمة في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية والحد من استنزاف هذه الطاقة لأنها تعتبر ثروة زائلة حسب دراسات الخبراء.

ومن خلال هذا العرض الوجيز يمكن طرح التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية، وما هي أهم القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة بولاية المدية؟**

وتندرج تحت هذا الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما هو مفهوم الاستثمار والاستثمار الصناعي؟
- ماهو مفهوم التنمية والتنمية المحلية؟
- ما هو واقع الاستثمار في القطاع الصناعي على المستوى الوطني وكذا على مستوى ولاية المدية؟

- **المنهج المستخدم:** ارتأينا لإعداد هذه الورقة البحثية الاعتماد مجموعة من المناهج المتكاملة للإحاطة بجوانب الموضوع، والمتمثلة في المنهج الوصفي للتعريف الاستثمار والاستثمار الصناعي، التعريف بالتنمية والتنمية المحلية، ومعرفة مدى تأثير الاستثمار في القطاع الصناعي على التنمية المحلية، المنهج الإحصائي التحليلي في عرض واقع الاستثمار الصناعي بالجزائر وإحصاء القدرات الصناعية المتوفرة في ولاية المدية ومدى تأثيرها على التنمية المحلية.
- **أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الموضوع في أن قطاع الصناعة أصبح من القطاعات الواعدة، كما أن الصناعة أصبحت مصدر داخلي تعتمد عليه الدولة في تغطية العجز الحاصل جراء انخفاض أسعار البترول، كما أن الموضوع وفي جانبه التطبيقي يركز على الاستثمار في قطاع الصناعة في ولاية المدية وذلك نظرا للتحديات الراهنة التي تقوم بها الولاية في المجال وإمكانياتها الطبيعية التي تؤهلها لتطوير القطاع.
- **أهداف الدراسة:**

- إحصاء القدرات والفرص الاستثمارية التي تتمتع بها ولاية المدية في قطاع الصناعة.

- إحصاء المشاريع الاستثمارية الحقيقية المنجزة في القطاع من قبل الولاية، والاستثمارات التي اعتمدتها الولاية والتي في طور الإنجاز أو لازالت لم تنطلق بعد.
- استنتاج مدى استغلال الولاية للقدرات والفرص الكامنة بها للاستثمار في قطاع الصناعة.

المحور الأول:مدخل لمفهومي الاستثمار والتنمية

يشكل الاستثمار العمود الفقري لأي نظام اقتصادي فهو يساهم في زيادة الدخل الفردي والوطني، كما يساهم في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، ويعتبر الاستثمار منشط للميزان التجاري وميزان المدفوعات وبالتالي أصبح الاستثمار أقرب الطرق لتحقيق التنمية المحلية.

كما تعتبر دراسة عملية التنمية ظاهرة حديثة نسبيا، وفرع من فروع علم الاقتصاد ظهر في منتصف القرن 20م، مع تنامي حركات الاستقلال الوطني لمعظم الدول النامية، ويعتبر آدم سميث أوّل من طرح موضوع التنمية في كتابه "ثروة الأمم" عام 1976، وقد ذكر آدم سميث في هذا الكتاب عملية التنمية الاقتصادية في قارات العالم النامي الثلاث إفريقيا آسيا وأمريكا اللاتينية.**(1)**

أولا: مفهوم الاستثمار

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالاستثمار وذلك لاختلاف المجالات والميادين الموجهة إليها هذه الاستثمارات، إلا أن هذه التعاريف وباختلافها تشمل في محتواها الكثير من التشابه، ومن أهم المفاهيم نذكر:

- الاستثمار بالمفهوم الواسع هو جلب المال سواء بالشكل المادي أو المالي بهدف تحقيق الربح.**(02)**
- كما يعرف الاستثمار على أنه الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.**(03)**
- يعرف الاستثمار حسب كينز بأنهالإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي في الفترة المعنية.**(04)**

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه عبارة عن نشاط هادف يقوم على أساس التضحية بالاستهلاك الحاضر من خلال استخدام وتوظيف الفوائض النقدية الحاضرة سواء كانت هذه الأخيرة مادية أو معنوية أو مالية، وسواء كانت منتجة أو غير منتجة عن طريق شخص طبيعي أو معنوي، من أجل خلق طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الإنتاجية الحالية وتوسيعها من أجل الحصول على أرباح وامتيازات دائمة إضافة إلى تأمين الخدمات المستقبلية من خلال العوائد المحققة.

أما الاستثمار الصناعي هو ذلك النشاط الذي يقوم أساسا على فكرة التمركز في البلد المراد الاستثمار فيه وعليه فان لهذا الاستثمار أهمية كبيرة للبلدان المستقبلة لرؤوس الأموال لأنه يزيد من قدرتها الانتاجية وحتى الاستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات تعتبر استثمارات صناعية.

1- شكل الاستثمار في الاقتصاديات الصناعية: يستدل أن البنيان الصناعي في الدول المتقدمة يقوم على ثلاثة أركان

رئيسية هيالمباني والآلات وموجودات المواد الخام وفق التوزيع الآتي: 50% من مجموع رأس المال مستثمر في مباني صناعية وعقارات و30% في معدات وسلع إنتاج ومعظم البقية مستثمر في منشآت الصناعة الكهربائية، أما جملة المال المستثمر في السكك الحديدية ومنشآت الصناعة الكهربائية فيكون في حدود (45%).

وعلى العكس مما هي الحال في البلدان المتقدمة، نجد أن الشطر الأكبر من رأس المال المحلي في الدول المتخلفة يستثمر في الصناعات الاستهلاكية، ومما لا شك فيه أن درجة استغلال الموارد الطبيعية تؤثر في شكل استثمار رأس المال في أي قطاع اقتصادي، وكذلك في توزيع الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية على اختلاف ما تحظى به من التطور. وعلى ضوء هذه الحقيقة نلمس أن الاستخدام الأفقي لرأس المال في صناعات الإنتاج لا يمكن أن يؤدي إلى تركيز الاستثمار في صناعات معينة وهذا ما هو ملاحظ بصورة خاصة في الدول التي تحتل الصناعات الخفيفة الصدارة في اقتصادها، وعلى العكس من ذلك، نجد أن الاستثمار في الصناعات الثقيلة يستلزم تكثيف استخدام سلع رأس المال في كثير من العمليات الانتاجية، وذلك بالنظر لسعة نطاق الصناعة وهذه السعة توجهها الاعتبارات الفنية للانتاج المتكامل، وعظم الحاجة إلى الآلات المختزلة للوقت والتكاليف ولا سيما طاقة العمل وما إلى ذلك من مبررات الإنتاج الكبير.

2- تقسيمات الاستثمارات الصناعية: مما تقدم نجد أنتقسيم استثمارات التصنيع بين أربعة قطاعات صناعية، وهي:

- **صناعات المنافع العامة:** وهي تختص في بناء رأس مال اجتماعي مستديم، وتستوعب قدرا جسيما من الاستثمارات، وتشمل إنشاء وسائل المواصلات مثل السكك الحديدية والجسور والطرق المرصوفة وتسهيلات الري والانارة والتعليم والصحة، وهذه كلها تنتج خدمات ضرورية لا يمكن أن تستغني عنها بأي حال الصناعات التحويلية.ولهذا فإنه يتعين تخصيص جزء لا يستهان به من استثمارات التصنيع لتطوير صناعات المرافق العامة، وتكوين رأس مال اجتماعي بقدر كاف لاسناد نشاط كل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في البلاد.
- **الصناعات الاستخراجية:** وهي تمثل المرحلة الأولى في الإنتاج الصناعي، ويمكن أن يستفاد منها في أحوال كثيرة لزيادة التصدير، لا سيما خلال مراحل التصنيع الأولى، حتى إذا تم تأسيس صناعة محلية أمكن الاستفادة من المواد الخام المنتجة في تغذية الإنتاج المحلي.

- **صناعات الإنتاج:** وهي تستوعب بدورها قدرا لا يستهان به من رؤوس الأموال وتمتاز بقابلية توسعية هائلة إذا أمكن تعزيز تكاملها الافقي والعمودي، بحيث يتحقق قدر كبير من الارتباط بين عملياتها الاستثمارية وانتاجها الجاري، ويحصل اتصال وثيق بين عمليات انتاجها التحويلية وما يمكن أن تقوم به من الأعمال الاستخراجية والثقيلة، بما ينشأ عن ذلك من نظام الإنتاج بالجملة، وإذا جاء تكامل هذه الصناعات الإنتاجية مصحوبابتنظيم جهاز توزيع منتجاتها فإن هذا سوف يستتبع دمج تنظيمات الإنتاج الكبير بجهاز البيع بالجملةبحيث ينشأ عن ذلك جهاز صناعي متكامل مثل الذي في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة. والذي يعنينا هنا هو أن حركة التصنيع تتطلب زيادة الاستثمار في صناعات الإنتاج إلى أقصى الحدود المستطاعة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وذلك من اجل استعجال عمليات تكوين رأس المال والنهوض بانتاجية الاقتصاد الوطني بأسرع وقت ممكن، مع مراعاة كفاية مطالب الاستهلاك الضرورية في الوقت ذاته.
- **صناعة الاستهلاك:** أو ما يعرف بالصناعات الخفيفة، وفي مقدمتها صناعة النسيج التي استهلت بها بريطانيا ثورتها الصناعية، وتبعها في ذلك كثير من الدول، وتفسير هذه الظاهرة أي بدء التصنيع بتأسيس صناعة النسيج يمكن أن يرجع إلى سهولة تحصيل إيراد عن الاستثمار فيها بالنظر لتوافر الطلب على المنسوجات في كل سوق محلي، واعتدال متطلبات الصناعة من رأس المال بالقياس إلى الايدي العاملة.

ثانيا: مفهوم التنمية

اختلف الكتاب في تعريف التنمية لأنها عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام.

1- التعريف الاقتصادي التنمية: لقد اختلفت المفاهيم باختلاف المدارس والفترات التي نسبت إليها لذا أصبح من الصعب إعطاء تعريف موحد ومتفق عليه للتنمية.

- التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل النمو السكاني الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد.**(05)**
- يمكن تعريف التنمية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد، خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.**(06)**
- هي عملية مستمرة لمدة طويلة وليست جهدا آنيا لزيادة الإنتاج فقط، حيث يستفاد في هذا الصدد أن التنمية لا تقوم فقط على زيادة الإنتاج المباشر وإنما يركز اهتمامه على فعالية البرامج

التنموية التي يكون من شأنها خلق قاعدة اقتصادية ذاتية من أجل رفع الطاقة الإنتاجية في المستقبل.**(07)**

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية هي عملية شاملة لجميع أجزاء النظام الاقتصادي تنطوي على إحداث تغيير وتجديد في الهيكل الاقتصادي للبلد، عن طريق تغيير توزيع المداخيل على السكان، تغيير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، حدوث تغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة وكمياتها عن طريق تراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج لزيادة الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط دخل الأفراد، وبالتالي فهي تشتمل على التغير النوعي والهيكلي إلى جانب التغير الكمي، فهي تعبر عن انتقال المجتمع من حالة التخلف والحرمان إلى التقدم والرفاهة، أي الانطلاق إلى نظام اجتماعي توفر فيه حياة أفضل ماديا ومعنويا للفرد والجماعة.

2- مفهوم التنمية المحلية: لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته.**(08)**

وتعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم

ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات.

3- عواملالتنميةالمحلية:تتمثل أبرز عوامل التنمية المحلية فيمشاركةالمجتمعفيعمليةالتنميةالمحلية، ويمكنحصرهافينقاطأساسية،وهيكالتالي:

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولويات؛
- النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلاؤم الظروف المحلية السائدة، وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير؛
- الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم؛
- النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛
- التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب خبرات واقعية لهم؛

- الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة؛
- ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وكذاالاستغلال الأمثل للموارد البشرية؛

4- أهداف التنمية المحلية:إن تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية يعد أمرا صعبا نظرا لاختلاف ظروف كل بلد واختلاف أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**(09)**، ونذكر منها:

- **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** أي زيادة الدخل القومي الحقيقي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.**(10)**
- **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ومن بين أهم أهداف تحسين مستوى معيشة الأفراد نجد:**(11)** تأمين خدمات صحية شاملة للجميع وضمان بيئة آمنة وصحية التعليم، الاهتمام بالبرامج الوطنية المخصصة لتخفيض معدلات الوفيات، وزيادة تطوير صناعة العقاقير اللازمة لمختلف الأمراض المتفشية، تأمين الحصول على الأغذية الأساسية، وعلى الحاجات الضرورية لإشباع الرغبات، تعزيز نظم التعليم وزيادة الإنفاق الخاص به وإلغاء الرسوم المدرسية.
- **تحقيق التحرر الإنساني وتقليل التفاوت في توزيع الدخول:** أي تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض، وتحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والتبعية والاعتمادية ليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.**(12)**
- **تعديل التركيب الهيكلي الإنتاجي:** من خلال تغيير الطابع التقليدي من خلال تقليل سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد الوطني وإفساح المجال للصناعة والخدمات.

5- مؤشرات التنمية المحلية: تتمثل أهم مؤشرات التنمية المحلية فيما يلي:

أ- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي:يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات شيوعا في التعبير عن مستوى التخلف والتقدم الاقتصادي، واستخدامه في عقد المقارنات بين الدول المتقدمة والمتخلفة.**(13)**

ب- المؤشر المركب للتنمية البشرية: ويشمل هذا الأخير ثلاث مؤشرات، هي:

- **العمر المرتقب عند الولادة:** حيث أن الحياة الطويلة في حد ذاتها وأن فوائد ومزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع متوسط العمر المرتقب عند الولادة؛
- **نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة:** إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة وكذا متوسط عدد سنوات التمدرس؛
- **دليل متوسط الدخل:** مدى حيازة الفرد على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي أفضل.

المحور الثاني: تطور الاستثمار الصناعي بالجزائر

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. من هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة.

فالمرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 وتنتهي عام 2020، وهي مرحلة الإقلاع، وتهدف خلالها الجزائر إلى نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات لأجل تحقيق أهداف كل قطاع وتقليص عجز الميزانية، ويتم ذلك عبر وسائل من أهمها تطوير عائدات الضرائب المحلية.

أما المرحلة الثانية (2020-2025)، فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، في حين تهدف المرحلة الأخيرة (2026-2030)، إلى استنفاذ القدرات الاستدراكية للاقتصاد وتحقيق التوازن بين جل القطاعات لإنهاء استئساد القطاعات الطاقية.

ويهدف المخطط عبر هذه المراحل إلى أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام بـ2,3 مرة وأن تتضاعف مساهمة القطاع الصناعي مرتين حتى يصل إلى 10**%**، وتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى 3**%**، عبر اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

1- البنى التحتية للاستثمار الصناعي بالجزائر

تتوفر الجزائر على شبكة **طرقات بأكثر من** 112.039 كلم وهي تحتل بذلك المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا، بما في ذلك 573 29 كلم من الطرقالوطنية. بالاضافة الى 36 مطار منها 16 دولية، وبالنسبة **للموانئ فهي تحتوي على** 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، مينائين للنفط، و31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه،و2.200 إشارة بحرية. وفي نفس السياق:

- أكثر من 53 كم من الأرصفة.
- أكثر من 59 كم من أرصفة الموانئ.
- أكثر من 1500 هكتار من مخطط مائي.
- أكثر من 790 هكتار من الأراضي البحرية.
- 31 أرصفة بحرية للنفط والغاز

أما بالنسبة لقطاع النقل، فيبلغ طول **السكك الحديدية4.498** كلم منها 3.854 كلم خط مستغل و2.380كلم في إطار الإنجاز.

- طول الخط المزدوج: 553 كلم
- طول الخط الأحادي: 3217 كلم
- طول الخط المكهرب: 323 كلم

- مترو واحد في الجزائر بطول 5,9 كم مع ثلاثة امتدادات بطول 4,9 كم في طور الإنجاز.
- 3 تراموای (الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة و4 في طور الإنجاز (ورقلة، سيدي بلعباس وسطيف).

2- التحفيزات الجبائية المقدمة

في هذا المجال وقصد تشجيع الاستثمار بكل أنواعه، فإن القانون الجبائي الجزائري يقدم مجموعة مزايا جبائية وشبه جبائية تصل إلى عشرة (10) سنوات من الإعفاء إعتمادا على تموقع وحجم المشروع (الرسم على القيمة المضافة، حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية، القانون العام، الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني والرسم على العقار)، وكذا مزايا إضافية أخرى تتمثل في:

- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الإستثنائي؛
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل؛
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة 33 سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عنالتنازل؛
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الإستثماري؛
- مزايا جبائية وشبه جبائية خلال مدة حياة المشروع للمشاريع المصدرة؛
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية، صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة، الجلود و المواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث من إعفاء مؤقت لمدة5سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني ومنح تخفيض قدره 3 %من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، تندوف، أدرار وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض في القانون العام قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2015 ؛

- يرخص للخزينة بالتكفل بالفوائد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي، الموجهة لاقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الإدماج الصناعي لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل، بالنسبة للشمال فهي تتراوح بين 56 % إلى 80 %، وبالنسبةللهضاب العليا والجنوب: 72% إلى 90%.

3- حجم الاستثمار الصناعي بالجزائر

ان مجموع الاستثمارات المحلية والأجنبية تعادل ما قيمته **1.455,56 مليار دج**سجلت خلال الفترة ما بين جانفي ونهاية سبتمبر 2017 مقابل **1.214,3 مليار دج**خلال نفس الفترة من عام 2016 بزيادة قدرها **20 %.**

و قد مكن هذا المبلغ من تسجيل **3.972** مشروع خلال9الأشهر الأولى من 2017 مقابل **5.054** مشروع خلال الفترة نفسها من 2016 أي بانخفاض قدره **21%** في عدد المشاريع.

أما بالنسبة**لفرص العمل** المستحدثة فهي في حدود **129.661** وظيفة مقابل **111.290** فرصة عمل خلال نفس الفترةمن عام2016 بزيادة قدرها حوالي **17%.**

فيما يخص مختلف القطاعات فلقد بلغت الاستثمارات الصناعية الوطنية المختلطة حوالي**62%** من إجمالي المشاريع المسجلة ما بين جانفي وسبتمبر 2017 بقيمة إجمالية بلغت **898,2 مليار**دجالمتوافقة مع انشاء حوالي**1.926** مشروع واستحداث**81.678** فرصة عمل أي ما يقارب**63%** من فرص العمل الاجمالية.

من مجموع الاستثمارات المسجلة خلال نفس الفترة، تم اطلاق **3.863** مشروع من طرف شركات وطنية، ما يمثل **97%** من إجمالي عدد المشاريع المسجلة وذلك بمبلغ يقارب **1.193 مليار** دج و مرشحة لاستحداث **115.685** منصب شغل، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم الإعلان عن **109** مشروع استثماري في إطار الشراكات بين الهيئات الوطنية والشركاء الأجانب،تتعلق على وجه الخصوص بقطاعات السيارات وقطع الغيار والصلب والإسمنت، ليصبح المجموع يقارب **263 مليار دج** مع **13.976** وظيفة.

وقد تم تسجيل **1.926** مشروع في مختلف الشعب الصناعية المنتجة، أي بنسبة **48,5%** من اجمالي **3.972** مشروع في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد جاءت الشعب الصناعية في قطاعات صناعة المعادن والصلب والميكانيك والكهرباء و الإلكترونيك في الصدارة بنسبة **46 %** من المبلغ الاجمالي للاستثمارات الصناعية المسجلة، لتليها شعبة

الصناعات الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية بنسبة **18%** ثم الصناعة الزراعية - الغذائية بنسبة **17%** وصناعة وانتاج مواد البناء بنسبة **9%.**

كما سجل الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي نموا بـ **2.6 %**خلال الثلاثي الرابع من 2017، بتحديد متوسط التغير السنوي عند **2.3 %** في 2017 مقارنة بـ 2016.جاء هذا الارتفاع مدفوعا أساسا بقطاعات مواد البناء وصناعات الخشب والورق والصناعات الغذائية. وارتفع الإنتاج في مجال الطاقة (كهرباء، محروقات ..) بـ **4.5%**خلال الثلاثي الأخير من 2017، بتحديد متوسط التغير السنوي عند **7.1 %**خلال مجمل سنة 2017 مقارنة بالسنة التي قبلها.

غير أنه لوحظ انخفاض في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بـ **5.6 %** خلال الثلاثي الرابع من 2017 في حين أنه وخلال سنة 2017 عرف هذا الإنتاج نموا سلبيا بـ **70.7 %.**

ومن ناحية أخرى، تم تجسيد نمو ملموسا في مجال التنقيب عن النفط الخام خلال الثلاثي الرابع بزيادة بلغت **4.6 %**، لكن على مدى سنة 2017 سجل التنقيب عن النفط الخام نموا متوسطا سلبيا بـ **-2 %**، وبالنسبة لنشاط تمييع الغاز الطبيعي، فقد كان يتميز بنمو ملموس وهذا ابتداء من الثلاثي الثاني من 2017، فيما اتضح الارتفاع خلال الثلاثي الرابع بـ **3.2 %** ونمو متوسط سنوي إيجابي أيضا بـ **3.2 %** في 2017 مقارنة بـ 2016.

وجاء الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي في شعبة مواد البناء بـ **10.2 %**خلال الثلاثي الرابع من 2017، بتحديد متوسط التغير السنوي عند 5.5**%** في 2017. هذا التوجه لوحظ بشكل خاص على مستوى الروابط الهيدروليكية **+14.6%** وصناعة الزجاج **+12 %** خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة.

وعرفت أيضا صناعة الخشب والورق انتعاشا ملموسا بـ **8 %** خلال الثلاثي الأخير من 2017، بارتفاع متوسط سنوي بلغ **11.8 %** مقارنة بـ 2016 ونشاط صناعات الأثاث يؤثر بشكل واسع على هذه النتائج مسجلا ارتفاعا بقرابة **62%**، في حين أن تحويل الورق سجل أيضا ارتفاعا بـ**13.6 %** خلال الثلاثي الرابع من 2017.

أما بالنسبة لصناعات الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك فقد سجلت انتعاشا ملموسا في الإنتاج خلال الثلاثي الرابع من 2017 بمعدل بلغ **6.2 %.**

وساهمت عدة نشاطات في هذه النتائج، خاصة صناعة البضائع الوسيطة المعدنية، والميكانيك والكهرباء **+2 %** خلال الثلاثي الرابع. لكن خلال سنة 2017، فإن التغيير السنوي للإنتاج في مجال صناعات الحديد والصلب،المعادن، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك انخفض بـ **6.3 %.** وبخصوص الصناعات الغذائية قفز الإنتاج إلى **4.8 %**خلال نفس الفترة، بتحديد متوسط التغير السنوي

عند **7 %** مقارنة بـ 2016. هذا التوجه ملموس في نشاط أعمال الحبوب الذي سجل أداءا بـ**14.1%** وزيادة بـ **13 %** بالنسبة لنشاطات صناعة المنتجات الغذائية الموجهة للحيوانات خلال الثلاثي الرابع من السنة الماضية. أما البضائع الوسيطة للجلود فتابعت الاتجاه التصاعدي بتسجيل معدل بـ **7.7 %**خلال الثلاثي الرابع. كما سجلت الصناعات الكيميائية انتعاشا طفيفا بـ **0.2 %**خلال نفس الثلاثي بتحديد معدل سنوي متوسط بـ **8.7 %**في 2017.

وتميز مجال الكيمياء العضوية القاعدية بانتعاش ملموس **+21.6 %** وصناعة الطلاء **2.3 %** وصناعة الصمغ الاصطناعي ومواد البلاستيك **+4.4 %.** بالمقابل سجلت المناجم والمحاجر انخفاضا بـ **12.6 %** خلال الثلاثي الرابع من 2017 وركودا بقرابة **10 %** خلال 2017. وحسب النشاطات، استخراج حجر الطين والرمل تأثر بصفة واسعة بهذا التوجه مسجلا تباينا سلبيا خلال الثلاثي الرابع **-16 %.**

من جهة أخرى، عرف استخراج المعادن والمواد المعدنية إنتاجا منخفضا بـ **48.7 %**خلال الثلاثي الرابع، وتم ملاحظة زيادة في استخرج معدن الحديد **+14.7 %** والملح **+7.7 %** خلال الثلاثي الرابع من 2017. أما صناعة النسيج ، فسجل إنتاجها انخفاضا بـ **2.8 %** خلال نفس الثلاثي لكن بزيادة نسبتها **1.6 %** خلال 2017. نفس التوجه السلبي في مجال صناعة الجلود أين تراجع الإنتاج بـ **1.3 %** خلال الثلاثي الرابع، بتحديد متوسط التغير السنوي بمتوسط سلبي بلغ **-9.5%** خلال 2017.

الشكل رقم 01: إجمالي الناتج المحلي الخام (مليار دولار)

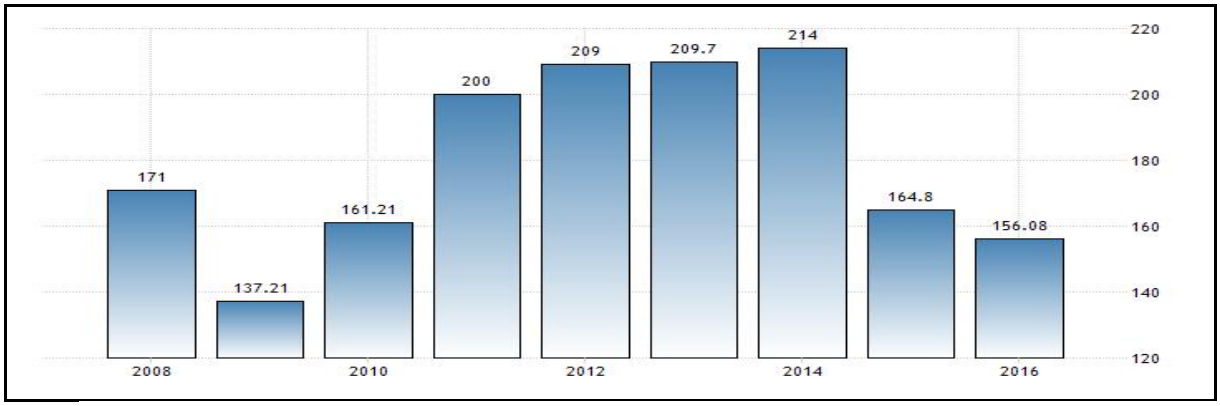

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي المتاحة على الموقع الالكتروني:

wdi.worldbank.org

الشكل رقم 02: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي المتاحة على الموقع الالكتروني:

wdi.worldbank.org

يلاحظ من الشكلين رقم 01 ورقم 02 أعلاه أن حجم الناتج المحلي في تطور منذ سنة 2008 الى ان بلغ ذروته سنة 2014 بأكثر من 214 مليار دولار بمعدل نمو 3.79 % ليعود وينخفض سنة 2016 الى 3.3 %، ويبقى هذا المعدل ضعيف نوعا ما مقارنة بحجم الانفاق على مختلف المشاريع التنموية. وتشير معطيات الديوان الوطني للاحصائيات حول توزع الناتج المحلي الخام على مختلف القطاعات، إلى تسجيل معدل نمو 3.8 % في قطاع البناء والأشغال العمومية والري، مقابل 3.5% في قطاع الفلاحة والغابات والصيد، 5% في قطاع الخدمات التجارية،5.34% في الصناعة و3.3% في قطاع الخدمات غير التجارية.

الشكل رقم 03: نسبة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

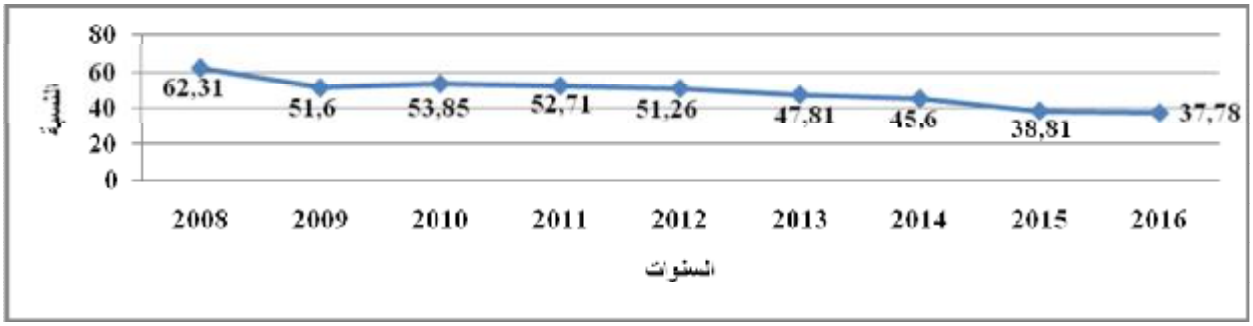

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي المتاحة على الموقع الالكتروني:

wdi.worldbank.org

يتبين من الشكل رقم 03 أن نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في نمو الناتج المحلي الاجمالي في تراجع مستمر، حيث تراجعت من 62.31% سنة 2008 الى 37.78% سنة 2016، هذا التراجع قد يرجع سببه الى توجيه جزء كبير من رؤوس الأموال الى الاستثمار في قطاع الخدمات التي فاقت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي 49% سنة 2016، في حين لم يتجاوز القطاع الفلاحي نسبة 13%.

الشكل رقم 04: معدل نمو الانتاج الصناعي

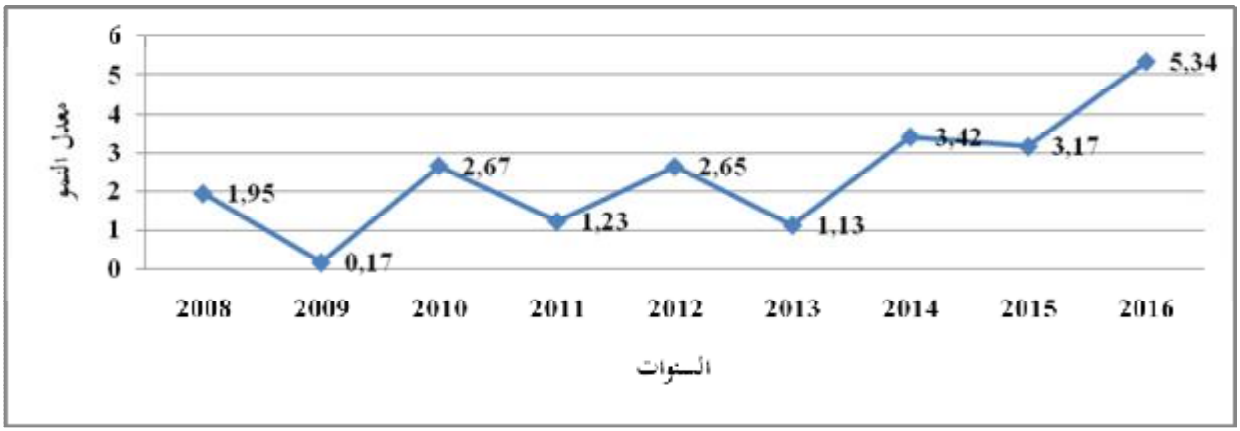

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي المتاحة على الموقع الالكتروني:

wdi.worldbank.org

رغم انخفاض نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي مقارنة بالقطاع الخدماتي، إلا اننا سجلنا نموا مستمرا في حجم الانتاج من سنة لأخرى حيث قفز هذا المعدل من 3.17 % سنة 2015 الى 5.34 % سنة 2016 وهذا يدل على انتعاش هذا القطاع خاصة في مجالات صناعة مواد البناء، الصناعات الغذائية، تركيب السيارات كما هو موضح سابقا.

الشكل رقم 05: نسبة اليد العاملة في قطاع الصناعة من حجم اليد العاملة الاجمالية المشغلة

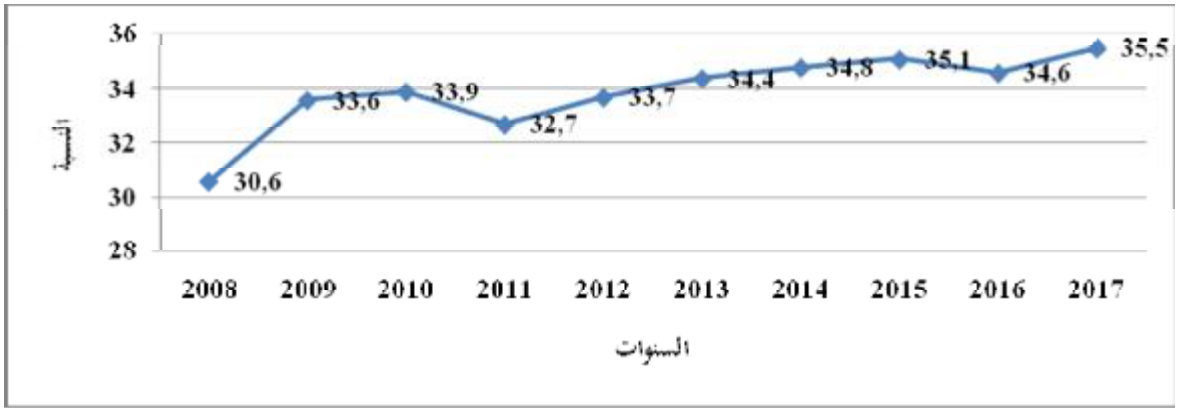

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي المتاحة على الموقع الالكتروني:

wdi.worldbank.org

ان انتعاش القطاع الصناعي حتما سيصاحبه فتح مناصب عمل جديدة وهذا ما لوحظ على تطور تشغيل اليد العاملة في هذا القطاع، حيث كان نصيب هذا الأخير من حجم اليد العاملة الاجمالية المشغلة في كل القطاعات حتى سنة 2017 35.5 % بزيادة قدرها حوالي 1 % مقارنة بسنة 2016.

الشكل رقم 06: تطور معدل الأجور في قطاع الصناعة (دج)

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي المتاحة على الموقع الالكتروني:

wdi.worldbank.org

المحور الثالث: القدرات الاستثمارية التي تتمتع بها ولاية المدية في قطاع الصناعة

لقد عرف قطاع الصناعة إقبالا كبيرا من المستثمرين خاصة بعد صدور القوانين الخاصة بمنح التحفيزات الجبائية والتسهيلات الإدارية التي عرفها الاستثمار في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تطور توفير الخدمات من خلال تطور شبكات الربط بالغاز الطبيعي والكهرباء وتوفير محطات التزويد بالطاقة في مختلف أنحاء الولاية.

ومنه يتبين أن الاستثمار في القطاع الصناعي يمكن الولاية من تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والمساهمة في التنمية الوطنية خاصة فيما يتعلق بالصناعة الجلدية والصناعات التقليدية المختلفة.

أولا: الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة

من بين أهم الفرص الاستثمارية المتوفرة في القطاع الصناعي تبعا للقدرات التي تتوفر عليها الولايةللنهوض بالتنمية المحلية نذكر ما يلي:

1. **فرص الاستثمار في الدباغة والجلود:** طبقا لما خلصت إليه الدراسة الاقتصادية والاستشرافية التي قام بها مستشاري برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUDتم اختيار شعبة صناعة الأحذية والصناعات الجلدية كشعبة واعدة في الولاية وتم اقتراح 13 بطاقة تقنية لمشاريع ترقية هذه الصناعة وهي كالأتي:

(معالجة ودباغة جلود الأبقار ومختلف الجلود؛دباغة جلود الماعز والمواشي؛المعالجة الإيكولوجية لجلود الأرانب؛وحدة صناعة الغراء الصناعي؛وحدة صناعة الأحزمة الجلدية؛وحدة إنتاج لوازم الأحذية؛صناعة

أغلفة مقاعد السيارات؛وحدة صناعة لوازم جلدية للمكتب؛وحدة صناعة الأحذية الصحية؛ وحدة لصناعة النعال البلاستيكي؛ وحدة صناعة الحقائب الجلدية وحقائب اليد للنساء؛إنشاء مكاتب للتصميمات الخاصة بصناعة الأحذية لمرافقة هذه الصناعة من طرف مكاتب متخصصة).

2. الاستثمار في امتصاص الفائض من المنتجات الفلاحية:

- إنشاء المصانع وانجاز المطاحن لامتصاص الكمية الهامة من القمح والحبوب التي تتوفرالولاية في الصناعة الغذائية، حيث انه على مستوى الولاية توجد ثلاث مطاحن فقط،
- تتميز الولاية بانتشار الأشجار المثمرة والفواكه الموسمية وتفتقر إلى وحدات استغلال وتعبئة الفواكه، وحدات التجفيف، وحدات صناعة المربى فهي تتميز بفرص استثمارية هامة لاستغلال الفائض من الفواكه المتوفرة
- تم إنشاء قطب جديد لإنتاج الزيتون بمدينة بوغزول مما يوفر فرص إنشاء وحدات تعليب الزيتون، إنشاء المعاصر في هذه المنطقة، حيث وبالرغم من الإنتاج الوفير الذي تتميز به الولاية لاتتواجد سوى 9معاصر للزيتون منها 5 حديثة وتتواجد كلها في تابلاط.
- الاستثمار في إنشاء وحدات لتعبئة الفائض من إنتاج الخضار الموسمية، إنشاء وحدات التجهيز، وحدات التحويل، إنشاء وحدات التخزين بالتبريد، وحدات استخدام آلية الضغط.
- تكوين مراكز مؤهلة بالشروط اللازمة لحفظ المنتوج الفائض من البيض.
- صناعة وتحويل اللحوم الحمراء والبيضاء وانجاز مذابح خاصة بذلك، إضافة إلى إعداد مراكز تبريد وتجميد حسب المعايير الدولية من أجل الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية قابلة للتصدير.
- انجاز الملبنات والاستثمار في مختلف مشتقات الحليب وتطوير نوعيتها وجودتها.

3. الفرص الاستثمارية في الثروة الغابية: تزخر ولاية المدية بثروة غابية هامة تمكنها من الاستثمار في مختلف المجالات النباتية والحيوانية وحتى الصيدلاية والعلاجية.

1. الاستثمار في استغلال المنتجات الغابية:

- **الخشب:** يقدر إنتاج الخشب بـ 6000م^3 سنويا ويمكن استغلاله كما يلي:(صناعة الشاليهات، ديكورات القاعات والمكاتب، بناء الأكشاك، عتاد الترفيه، تهيئة المساحات الخضراء،منشات حضرية).
- **الفلين:** يمكن جني وتحويل الفلين، حيث يقدر الإنتاج 200قنطار سنويا: (لوحات عازلة لاستعمالات مختلفة، سدادات للقارورات)
- **طحن الخشب:** ستخدم هذا الأخير للأغراض التالية: (الاصطبلات، المداجن، حظائر الخيول، تصنيع الصناديق، إنشاء مفحمات للمطاعم والفنادق)

2. تكييف و تحويل الأعشاب الطبيعية: تتوفر الولاية على منتجات شبه غابية ذات قيمة تجارية عالية:

- الفستق: مصدر ذو قيمة غذائية عالية غنية بالفيتامينE و مضادات لأكسدة:(1شجرة = 10إلى 15كغ في السنة.
1 كغ = 20 يورو)
- الخروب: غني جدا بالألياف و مضادات الأكسدة (1 شجرة = 300إلى 800كغ في السنة)
- التين الشوكي: يحتوي على زيوت ذات فوائد طبية وتجميلية تستعمل في معالجة السكري النوع الثاني وآلام المعدة والإسهال
- الصنوبر الحلبي: زيوت أساسية تستعمل في معالجة الربو وتستخرج منه الكثير من المواد الصمغية(1شجرة= 03إلى 05كغ في السنة، 1 كغ = 0,7 يورو)
- الصنوبر الثمري: تستعمل ثماره في صناعة المستحضرات الطبية وكذلك الغذائية ويأتي عن طريق التشجير (1شجرة= 02إلى 03كغ صافي في السنة، 1كغ= 30 يورو)
- الصبار: تستخرج منه مواد صيدلانية مختلفة تدخل في صناعة مواد التجميل ومنظفات الأسنان.
- الخزامة: زيوت الأساسية تستعمل في الدباغة والمطهرات والعطور.
- اكليل الجبل: تستعمل أوراقه و سيقانه لانتاج الزيوت و المستحضرات الصيدلانية.
- الزعتر: تستخرج منه مواد صيدلانية مختلفة تدخل في صناعة مواد التجميل و منظفات الأسنان.
- جني الثمار الغابية: تستهلك هذه الثمار على طبيعتها أو كمصبرات غذائية كما تستعمل في صناعة المحليات (ياوورت والحلويات)
- صناعة أغذية الأنعام: تتوفر الغابات على أكثر الثمار التي تدخل في صناعة أغذية الأنعام ومنها على الخصوص (ثمار البلوط، بلوط الفلين، الخروب، الخروب الشوكي، الروبينيا)

4. فرص الاستثمار في الثروة المنجمية

- القيام بدراسة وتحيين وجرد كل القدرات التي تتمتع بها الولاية كمصادر للثروة المنجمية ومحاولة الاستثمار فيها، مع العلم أن قطاع الصناعة قد حدد برامج خاصة بالنسبة للاستثمار في المقالع آفاق 2030 .
- تتمتع ولاية المدية من حيث ثروتها المنجمية بفرص كبيرة للاستثمار في العديد من القطاعات الصناعية ومواد البناء وكذا المواد الأولية التي يمكن استخدامها في الصناعات الكيميائية، صناعة الجلود والنسيج، المتواجدة في الجزء المركزي من المحور الرابط بين البرواقية - أولاد دايد، السواقي وجواب.

ثانيا: الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة في ولاية المدية

نوجز فيما يلي بعض الاستثمارات التي كللت بالنجاح على مستوى الولاية.

1. وضعية العقار الصناعي في ولاية المدية: اهتمت الدولة الجزائرية وفي إطار تطوير وترقية الاستثمار وتحقيق التنمية

الاقتصادية بتنظيم وتوفير المواقع العقارية المهيأة لاستقبال النشاطات الصناعية حيث تتوفر ولاية المدية على ثلاثة مناطق صناعية بناءا على لائحة مجلس مساهمات الدولة رقم 01 للدورة 107 بتاريخ 2010/11/11، بالإضافة إلى حظيرة صناعية جديدة، وتنقسم هذه المناطق الصناعية بدورها إلى 235 تجزئة بمساحة إجمالية تقدر :457 هكتار، وتشغل منها حاليا 106 تجزئة، أي بنسبة استغلال تقدر ب 45%.وتتواجد هذه المناطق في: بلدية قصر البخاري وتتخصص هذه المنطقة في صناعة الحبوب (الرياض)، والتي تشغل أكثر من 1700 عامل، بالإضافة إلى مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتكون من 7000 مؤسسة، بلدية وادي حربيل وتشتهر بالصناعة الصيدلانية في المدية، بلدية البرواقية وهي متخصصة في الصناعة الميكانيكية، كما توجد حظيرة صناعية بقصر البخاري بالمكان المسمى " فيض لحمر".

2. الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي: سنذكر فيما يلي أهم المشاريع المنجزة والتي هي في طور الانجاز .

- **المشاريع المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF في القطاع الصناعي:** لقد تم اعتماد عدد معتبر من المشاريع الصناعية من قبل اللجنة الولائية منذ بداية نشاطها،ويمكن توضيحها فيما يلي:

جدول(01): المشاريع الصناعية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF

نوع الصناعة	عدد المشاريع	عدد العمال	المبلغ الإجمالي (دج)	مناطق النشاط
صناعة الجلود	4	169	150.407.535	ذراع السمار
صناعة الخشب والورق	20	2.722	7.847.872.809	البرواقية، بوغزول، شلالة العذاورة،حربيل، قصرالبخاري، ذراع السمار، الشهبونية
صناعة النسيج	6	702	1.742.635.671	وزرة، شلالة العذاورة، المدية، قصر البخاري
صناعة ميكانيكية	17	2516	1.407.732.768	الشهبونية، قصر البخاري، حربيل، دراق، بوغزول، عين بوسيف، البرواقية
صناعة المعادن	21	2489	6.919.433.114	البرواقية، بوغزول،الشهبونية، ذراع السمار، حربيل، قصر البخري، مجبر
صناعة المطاط والبلاستيك	21	2591	12.130.424.285	الشهبونية، بوغزول، شلالة العذاورة، ذراع السمار، قصر البخاري، وزرة، السواقي
صناعات مختلفة	35	5755	22.582.234.571	بوغزول، الشهبونية، قصر البخاري، المدية، ذراع السمار، وزرة
مواد البناء	84	9960	36.266.458.849	بوغزول،عزيز، البواعيش، الشهبونية، ذراع السمار، حربيل، العمارية، قصر، مزغنة
المجموع	**208**	**26904**	**89.047.199.603**	/

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر2017

تم اعتماد 208 مشروع في قطاع الصناعة من قبل اللجنة الولائية، تتوزع على مختلف الأنشطة منها صناعة الجلود، صناعة الخشب والورق، صناعة البلاستيك، المعادن، مواد البناء، بالإضافة إلى مجموعة مختلفة من الصناعات بمبلغ إجمالي 89.047.199.603دج، وقدر عدد العمال في القطاع 26.904 عامل، حيث توجد 3 مؤسسات دخلت حيز التشغيل (أثاث مدرسي وجامعي، مؤسسة لتحويل المعادن(عراب ميتال)، مؤسسة لإنتاج مواد البناء ENVIBAG)، كما ان العديد من هذه المؤسسات هو في طور الإنجاز.

- **المشاريع المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF في قطاع الصناعة الغذائية سنة 2017:** في إطار تطوير الاستثمار تم قبول معظم المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة الغذائية من قبل اللجنة الولائية،كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول(02): المشاريع المعتمدة في قطاع الصناعة الغذائية من قبل CALPIREFلسنة 2016

الشعبة	المشاريع	عدد العمال	المبلغ الإجمالي (دج)	مناطق الاستثمار
الملبنات	15	1.120	4.434.400.186	عين بوسيف، بني سليمان، برواقية، بوشراحيل، بوغزول، تابلاط بوسكن،شهبونية، ذراع السمار،مجبر،
المذابح الصناعية	15	3.048	10.472.357.361	عين بوسف، برواقية، بوغزول، ذراع السمار، العزيزية، وامري، أولاد دايد، الشهبونية، الزوبيرية، وزرة، قصرالبخاري
تكييف الخضر والفواكه	17	1.386	4.957.239.937	عين بوسيف، برواقية، شهبونية، بوغزول، ذراع السمار
المعاصر	3	3.373	54 .213.000	بوغزول، تابلاط
صناعات غذائية أخرى	26	2.090	6.144.608.152	بن شكاو، برواقية، بوغزول، قصر البخاري، الشهبونية،حربيل، دزاع سمار
تغذية الانعام	16	1.139	6.288.465.645	برواقية،بوغزول،شهبونية،عزيزية، مجبر،السواقي
المجموع	**92**	**12156**	**32.351.284.281**	/

المصدر: اعداد الباحثين استنادا الى معلومات مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية، سبتمبر2017

لقد تم اعتماد 15 ملبنة و15 مذبح صناعي من قبل اللجنة الولائية لترقية الاستثمار مما يدل على توفير منشات بإمكانها رفع الطاقة الإنتاجية لصناعة وتحويل المنتجات الحيوانية، كما أنها اعتمدت 17وحدة لتعبئة وتكييف وتحويل الخضر والفواكه و3معاصر للزيتون والذي بإمكانه استغلال الفائض من المنتجات النباتية خاصة الخضار والفواكه الموسمية التي تزخر بها الولاية، كما اعتمدت 16 وحدة لصناعة

الأعلاف وتغذية الأنعام بالإضافة إلى 26 صناعة غذائية أخرى مختلفة، وقدر عدد العمال في قطاع الصناعة الغذائية بـ 12.156 عامل مما يدل على تحريك اليد العاملة وامتصاص البطالة وتحقيق قيمة مضافة.

ثالثا: أمثلة عن بعض الاستثمارات الصناعية في ولاية المدية

1. **الصناعة الجلدية في ولاية المدية:** بدأت الصناعة الجلدية في ولاية المدية سنة 1970 من قبل جمعية تتكون من 12 عضو، وتطورت هذه الأخيرة في الولاية حيث أصبح إنتاج الأحذية بالولاية 70% من الإنتاج الوطني، ويمثل الجدول التالي عدد المنتجين المسجلين بالولاية في أكتوبر 2015.

جدول(03): عدد منتجي الأحذية المسجلين بالولاية في أكتوبر 2015

إنتاج الأحذية	العدد
الإنتاج الصناعي للأحذية (شخص طبيعي)	160
الإنتج الصناعي للاحذية (شخص معنوي)	13
إنتاج الأحذية التقليدية ومكونات الأحذية	150

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لولاية المدية، ماي 2017

يتمركز إنتاج الأحذية في مدينة المدية على استغلال اليد العاملة المؤهلة، ويمثل القطاع بـ 323منتج بالإضافة إلى اقتحام العديد من المنتجين غير المسجلين رسميا في القطاع مجال صناعة الأحذية.

جدول(04): تطور الصادرات الجزائرية للأحذية من 2009إلى 2014

السنة/ الكمية	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكمية(طن)	17	4	2	_	2	8
القيمة(الدولار)	169	13	45	_	15	310
سعر الوحدة دولار/طن	9941	3250	22500	_	7500	38750

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لولاية المدية، ماي 2017

تقع ولاية المدية على رأس قائمة المصدرين لإنتاج الأحذية والصناعات الجلدية الأخرى، إضافة إلى الصادرات غير الشرعية لبعض الدول المجاورة مثل تونس، مالي والنيجر وبالتالي فإن قطاع الصناعة الجلدية يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية في الولاية كما أنه يساهم في تحقيق التنمية الوطنية بالرغم من النقائص الكبيرة التي تتخلل هذا القطاع.

2. **شركة RADIA-METAL:** هي شركة متخصصة في إنتاج أجهزة التدفئة تتواجد في ولاية المدية، تتمثل المصادر التي يعتمد عليها في الحديد، بدأ عمله بالتعامل مع شركة أنابيب الجزائر لمدة 5

سنوات للحصول على المادة الأولية، إلا أنه كان يتلقى صعوبات في الحصول عليها إضافة إلى قلة جودة هذه الأخيرة، منذ سنة 2007 أصبح يستورد المادة الأولية من فرنسا بأسعار منخفضة وذات جودة عالية، بالإضافة إلى استيراد الدهان اللازم من تركيا.

أ- **مدى مساهمة المستثمر في التنمية المحلية:** يعتبر المنتج الوحيد في الجزائر لهذا المنتج، بالإضافة إلى منافسين محليين في هذا المجال:الأول في قسنطينة (VOLCAN)، والثاني في باتنة (SOBA-METAL)

- يتعامل المستثمر مع حوالي 1000 مقاول موزعة على 20 ولاية في الوطن، بالإضافة إلى التعامل مع بعض محلات الجملة التجارية (الخميس، العلمة، وهران)، ومجموعة من محلات التجزئة.
- يوضف حوالي 20 عامل ويرغب في رفع الإنتاجية والوصول إلى توظيف 60 عامل.
- متحصل على شهادة التصدير(ISO)، ويرغب في تحسين نوعية المنتج لتصديره.

ب- **الصعوبات والعراقيل التي يعاني منها المستثمر:** عدم قدرة المستثمر تحويل الإنتاج إلى أوتوماتيكي نظرا لعدم رغبته في تسريح العمال بالإضافة إلى الصعوبات التالية التي يعاني منها:

- قلة أسواق تصريف منتجاته نظرا لإغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة، ومن أمثلة ذلك استيراد المنتج الصيني بأسعار أعلى من المنتج الجزائري (سعر المنتج الجزائري 40% أقل من سعر المنتج الصيني)، وتستورد الدولة حوالي 80% من الصين، و20% من ايطاليا، فرنسا، تركيا.
- رغبته في الحصول على آلة الصبغ الأوتوماتيكية من أجل الحصول على منتج قابل للتصدير، إلا أن مصادره الخاصة غير كافية وعدم وجود بنك إسلامي للقروض حال بينه وبين الحصول عليها.

3. شركة إنتاج العتاد الطبي: بدأ هذا المستثمر في إنتاج الأثاث المدرسي بآلة تلحيم وآلة قص ومكينتين سنة 1986، وباشر عمله رفقة عاملين،في محل بمساحة 75م^2، ثم قام بتوسعة المحل عن طريق انتقاله إلى المنطقة الصناعية بذراع السمار وذلك عن طريق كراء محل لمدة 5 سنوات، وبعد ذلك انتقل إلى البرواقية لممارسة نشاطه، وأصبح يشتغل في تجهيز المدارس والجامعات مع الدولة مباشرة، إضافة إلى أعماله الخاصة، وبظهور العديد من المنافسين في هذه الصناعة في الولاية وحتى خارج إقليم الولاية فكر في تغيير الصناعة وتخصص في إنتاج التجهيزات الطبية، كما توجد شركتين في الجزائر متخصصتين في نفس المنتج تعتبر منافستين لهذا المستثمر(بجاية، الجزائر).

أ- **دور المنتج في تحقيق التنمية المحلية:** يساهم المستثمر في خلق ثروة وتوفير مناصب شغل من خلال:

- المساهمة في الاقتصاد المحلي للولاية وحتى الوطني من خلال توفير المنتج محليا وامتصاص البطالة بالإضافة إلى تسويق المنتج إلى مختلف الولايات والرغبة في تصديره إلى البلدان المجاورة الإفريقية،

- أسعار معقولة جدا تساهم في تسهيل الحصول على هذه الأجهزة من قبل المرضى والمؤسسات الصحية، بالإضافة إلى الحد من استيرادها واستنزاف العملة الصعبة؛

ب- الصعوبات والعراقيل:

- نقص اليد العاملة المؤهلة والتسيير الإداري
- استيراد المحركات الطبية من الخارج (Vira Gaz) +المحرك الكهربائي (VIRAELECTRIQUE)، إضافة إلى استيراد المادة الأولية من الخارج حيث يوجد جزء منها محليا ولكن بنسب قليلة.
- افتقار المؤسسة إلى آلة تركيب وصبغ هذا المنتج لموافقة المنتج معايير التصدير، نظرا لغلاء هذه الآلة، (تكلف المستثمر 2 مليار سنتيم)، ولم يجد هذا الأخير التسهيلات الائتمانية للحصول على المبلغ اللازم (LA CHAINE DE LA PEINTURE EPOXY).
- تحطيم المنتج المحلي بالاستيراد، وعدم أخذ الحرفيين والمستثمرين الأكفاء بعين الاعتبار في الدولة.

ج- الآفاق المستقبلية للمستثمر في هذه الصناعة: يرغب المستثمر في توسعة المجال الطبي، آلات المعاقين، طاولات الولادة، طاولات خاصة لإجراء الفحوصات الطبية،طاولات لإجراء الفحوصات الطبية النسوية، طاولات التوليد للأطباء العموميين، أسرة المعاقين المنزلية، رافعة المريض، طاولة متعددة الوضعيات خاصة بالمعاقين، طاولات خاصة بصالونات التجميل)

إضافة إلى هذا توجد العديد من الشركات الأخرى المتخصصة في مختلف الصناعات (النسيج بشلالة العذاورة، الجلود بولاية المدية، الترقية العقارية بالمدية.) مما يدل على الاهتمام بالقطاع والسعي وراء تحقيق القيمة المضافة منه، وتوفير مواد مصنعة مختلفة بإمكانها المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق الحد من الواردات وتشجيع الصادرات، إضافة إلى امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل الدائمة.

خلاصة

من خلال العرض السابق توصلنا الى أنه تم في ولاية المدية اعتماد 472 مشروعا استثماريا بقيمة مالية تقدر بـ 222 مليار دينار ومن المنتظر أن تنشا 46.000 منصب شغل، وهي موزعة على مساحة إجمالية تزيد عن 760هكتار، أما فيما يخص عدد قرارات الامتياز المنجزة وصلت إلى 264 قرار، في حين سلّم 52 رخصة بناء، أما عدد المشاريع المنطلقة في الأشغال فقد وصلت إلى 47 مشروع وتلك المنطلقة في الاستغلال 08 مشاريع، بحيث احتل المرتبة الأولى قطاع الصناعة بنسبة 49.35% ليأتي بعدها قطاع مواد البناء بنسبة 21.93% ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 18.70%، وينتظر من هذه المشاريع مساهمة حقيقية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية خاصة وأن هذه المشاريع متنوعة ومتكاملة في مختلف القطاعات تساهم في خلق الثروة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للولاية، ناهيك عن مساهمتها في تنويع

الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية، وتثمين جميع الموارد المتاحة عبر التراب الوطني.

كما أن الاهتمام بالقطاع والسعي وراء تحقيق القيمة المضافة منه، وتوفير مواد مصنعة مختلفة بإمكانها المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق الحد من الواردات وتشجيع الصادرات، إضافة إلى امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل الدائمة.

قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، "دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها "دار الشروق، مصر، الطبعة3، 2003
2. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 96.
3. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 61.
4. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، ص 11.
5. يحي ولد محمود ولد جدو، الاستثمار في البلدان النامية ، المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، فرع العلوم الاقتصادية، 2012، ص 08.
6. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كالية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 52.
7. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 5، 2011، ص 392.
8. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 395.
9. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية،دارالوفاء، 2008، ص 64.
10. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مراجعة وتعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 38.
11. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة، ص 29.
12. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع،دار المشرق الثقافي عمان، الأردن، 2010، ص 64
13. جون مينارد كينز،النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2010، ص 116.
14. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 96.
15. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 52.
16. محمد مرواني السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مرجع سابق، ص395.
17. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.
18. Alain BRUNO et Christian ELLEBOODE ; Dictionnaire d'économie et des sciences sociales,2eme édition,2010, édition Ellipse, PARIS,P237